الايام ثم لم يسقط ما قدر عليه لهذا العذر وتفرع من هذا الاصل
مسئلة المدرك الاعتكاف في شهر رمضان اذا صامه ولم يعتكف انه
يقضي اعتكافه ولا يجزي في شهر رمضان الاخر والا لان القضا
انما وجب ابتدا بالفوت لا بالنذر والفوت سبب مطلق عن الوقت
فصار كالنذر المطلق لكما نقول انما وجب القضا في هذا بالقياس
على ما قلنا لا ان منصوص مقصود في هذا الباب واذا ثبت هذا لم يكن بد من
اضافته الى السبب الاول الا ترى انه يجب بالفوات مره وبالفوت
اخرى الا ان الاعتكاف الواجب بالنذر مطلقا يقتضي صوما والاعتكاف
اثر في ايجابه وانما جاز هذا النصان في شهر رمضان بعارض
شرف الوقت وما ثبت لشرف الوقت فقد يوجد حيث لا يثبت
مثله الا بالحتم الى رمضان اخر وموقت مديد يستوعب امكنه الحتم
والممات فلم يثبت العزيمة فسقط فبقي مضمونا باطلاقه وكان هذا
احوط الوجهين لان ما ثبت بشرف الوقت عن الزيادة احتمل السقوط
فالنقصان والرخصة الواقعة بالشرف لا يحتمل السقوط والعود
الى الكمال اولى واذا عاد لم يتأد في شهر رمضان الباقي والاداء في العبادات
يكون الموقتة في الوقت في غير الموقتة ابدا على ما نبين ان شاء الله تعالى
والمحض منه ما يؤدي به الانسان بوصفه على ما شرع مثل الصلوة
بجماعة فاما فعل الفرد فاداء قنه قصورا لا يرى ان الحتم ساقط
عن المنفرد والشارع مع الامام في الجماعة مؤد اداء محضا والمسبوق

الاماناف الى اهلها وقد تدخل احدى العبارتين في قسم العبارة الاخرى
فيسمى الاداء قضاء لان القضاء لفظ متسع وقد يستعمل الاداء في القضاء مقيدا
الا ان للاداء خصوصا تسلم نفس الواجب وعينه لان مرجع العبارة
الى الاستقصاء وشدة الرعاية كما قيل في الملائي منه الذئب يأكل
يأكله اي يحتال ويتكلف فيختله واما القضاء فاحكام الشيء بنفسه
لا ينبئ عن شدة الرعاية واختلف المشايخ في القضاء اوجب بنص مقصود ام
بالسبب الذي يوجب الاداء قال بعضهم بنص مقصود لان القربة عرف قربة
بقضائها واذا فاتت عن وقتها فلا يعرف لها مثل الا بالنص وكيف يكون مثلا
بالقياس وقد ذهب فضل الوقت وقال عامتهم يجب بذلك السبب
وبيان ذلك ان الله تعالى اوجب الصوم بالنص فقال فعدة من ايام اخر
وجاء في الحديث بالقضاء في الصلوة قال النبي عليه السلام من نام عن صلوة او
نسيها فليصلها اذا ذكرها قال ذلك وقتها فعلنا بحر وجب القضاء في
هذا بالنص وهو معقول فان الاداء كان فرضا واذا فات كان مضمونا
وهو قادر على تسليم مثله من غنه بكون المثل مشروعا له من جنسه
امر بصرف ماله الى ما عليه وسقط فضل الوقت الى غير مثل والى غير
ضمان الا بالاثم اذا كان عامدا للعجز فاذا عقل هذا وجب القياس
به في قضاء المنذورات المتعينة من الصلوة والصيام والاعتكاف
وهذا اقيس واشبه بمسايل اصحابنا ولهذا قلنا في صلوة فاتت في
ايام التشريق وجب قضاؤها بالاكبير لانه لا تكبير عنده في سائر

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)